مجلة العلوم الاقتصادية

Journal homepage:
http://journals.sustech.edu/

متطلبات الإفصاح العام ومدى تطبيقها في التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية

(دراسة تطبيقية على عيِّنة من المصارف الإسلامية بالسودان)

يحيي مقدم أحمد مارن**

د. بابكر إبراهيم الصديق محمد*

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية

المستخلص:

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: (ما مدى إلتزام المصارف الإسلامية بالسودان بتطبيق متطلبات الإفصاح العام في تقاريرها المالية المنشورة طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام)؟، وهدفت الدراسة إلى دراسة التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان للتعرف على مدى إلتزامها بتطبيق متطلبات المعيار. إختبرت الدراسة فرضية واحدة فقط تمثلت في: (هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين متطلبات الإفصاح العام طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام، والإفصاح عنها في التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان). استخدمت الدراسة المنهج التأريخي في عرض الدراسات السابقة ذات الصلة وتحليلها وربطها بموضوع الدراسة، والمنهج الإستنباطي في صياغة فرضية الدراسة من خلال مشكلة الدراسة، والمنهج الإستقرائي والوصفي التحليلي لإختبار فرضية الدراسة من خلال بيانات الدراسة التطبيقية، وبينت نتائج الدراسة عدم إلتزام المصارف الإسلامية بالسودان بالتطبيق الكامل لمتطلبات الإفصاح العام التي نص عليها المعيار، وأوصت الدراسة بضرورة إلزام المصارف الإسلامية بالسودان بتطبيق جميع متطلبات معيار العرض والإفصاح العام.

ABSTRACT:

The problem of the study represented in the following question**:** to what extent Islamic banks in Sudan committed to implement the general disclosure requirements in its published financial report according to the general disclosure and the presentation standard. The study aimed to examine the published financial reports of Islamic banks in Sudan to identify the extent of its commitment to implement the requirements of the standard. The study tests the following hypothesis: there is a statistically significant relationship between the general disclosure requirement according to the general disclosure and the presentation standard and its disclosure in published financial reports of Islamic banks in Sudan. The study used the historical method to review and analyze the previous studies and linked them to the study subject, and the deductive approach in the formulation of the hypothesis of the study through the study problem, besides the inductive and descriptive analytical approaches to test the hypothesis of the study through applied study data. The results of the study showed that

Islamic banks in Sudan did not commit for full implementation of the disclosure requirements stipulated by the standard. The study calls for the Islamic banks in Sudan to oblige for the implementation of all requirements of the general disclosure and the presentation standard.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي _ المعيار المحاسبي _ معيار العرض والإفصاح العام.

المقدمة :

إن المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية للمصارف تعتبر أحد أهم المداخل الأساسية في عملية صناعة واتخاذ القرارات من قبل طوائف وفئات متعددة لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بإقتصاديات تلك المصارف، الأمر الذي يوجب أن تتضمن تلك التقارير إيضاحات ومعلومات ترى المعايير المحاسبية ضرورة الإفصاح عنها لمستخدمي القوائم المالية حتى تعطيهم فهماً أكثر وأفضل لهذه القوائم لضمان إتخاذ القرارات الإقتصادية السليمة.

في المصارف الإسلامية فإن عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المنشورة لم تكن عشوائية أوغير منظمة، بل تحكمها مجموعة من المعايير المحاسبية ذات الصبغة الإسلامية التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وفي مقدمتها معيار العرض والإفصاح العام، ذلك المعيار الذي يحدد نوعية وكمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية، هذا وأن المصارف الإسلامية بالسودان ملزمة بتطبيق متطلبات هذا المعيار في إعداد ونشر التقارير المالية السنوية منذ العام 1998م، وذلك بناءاً على القرار الصادر من بنك السودان المركزي بتاريخ 17/ مايو من نفس العام والمتعلق بتطبيق هذا المعيار، لذا رأى الباحثان أهمية وضرورة دراسة القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان لمعرفة مدى الإلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح العام في تلك التقارير والتي يقتضيها هذا المعيار، وبيان أوجه القصور في التطبيق إن وجدت وتقديم توصيات لتلافي أوجه القصور حتى يتحقق التطبيق الكامل لكافة متطلبات المعيار.

مشكلة الدراسة *Problem of the Study*

نظراً لمضي أكثر من عشر سنوات على إلزام المصارف الإسلامية بالسودان بالإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية المنشورة وفقاً لمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام، فإن دراسة التقارير المالية المنشورة لهذه المصارف للتعرف على مستوى الإفصاح العام بالمقارنة بمستوى الإفصاح العام طبقاً لمتطلبات هذا المعيار تعتبر مشكلة من وجهة نظر الباحث تستحق البحث والدراسة.

وعليه يمكن طرح مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: (ما مدى إلتزام المصارف الإسلامية بالسودان بتطبيق متطلبات الإفصاح العام في تقاريرها المالية المنشورة طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام)؟

أهمية الدراسة *Importance of the Study*

يمكن توضيح الأهمية النظرية والعملية للدراسة فيما يلي:

الأهمية النظرية

يعتبر الإفصاح المحاسبي جوهر النظرية المحاسبية وبدونه لم تكن هناك فائدة من المخرجات المحاسبية، وتزداد أهمية الإفصاح المحاسبي إذا ما إرتبط بالمصارف، نظراً لأهميتها في الإقتصاد الوطني وكذا ضخامة الأموال المستثمرة فيها من قبل قطاع كبير من المجتمع، وأن سلامة وضعها المالي مثار إهتمام القائمين على أمرها والمساهمين فيها والمتعاملين معها، ولهذا فإن دراسة الإفصاح المحاسبي في المصارف على جانب كبير من الأهمية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، كما أن المعايير المحاسبية بإعتبارها أحد عناصر النظرية المحاسبية لها دور مهم في تنظيم الإفصاح المحاسبي من خلال

تحديد متطلبات الإفصاح المحاسبي الواجب توافرها في القوائم والتقارير المالية، ولهذا فإن تغطية الإطار النظري للمعايير المحاسبية التي تنظم الإفصاح المحاسبي في المصارف يعتبر أمر في غاية الأهمية لإنجاز الدراسة الحالية.

الأهمية العملية

إن التقارير المالية التي تصدرها المصارف تعتبر المصدر المهم إن لم يكن الوحيد لمستخدمي المعلومات المحاسبية، إذ أنها تعتبر الوسيلة التي تستخدم في الإفصاح عن المعلومات اللازمة التي يحتاجونها لإتخاذ القرارات الإقتصادية المتنوعة، ولهذا فإن التعرف على مدى انطباق طريقة إعداد ونشر القوائم المالية للمصارف الإسلامية بالسودان مع متطلبات الإفصاح الواردة بمعيار العرض والإفصاح العام من خلال دراسة تطبيقية لهذه القوائم، يعتبر أمر ذو أهمية كبيرة.

أهداف الدراسة *Objectives of the Study*

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. إلقاء الضوء على الإفصاح في المصارف الإسلامية من الناحيتين النظرية والتطبيقية.
2. دراسة التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان للتعرف على مدى إلتزامها بتطبيق متطلبات الإفصاح العام التي يقتضيها معيار العرض والإفصاح العام.

فرضية الدراسة *Hypothesis of the Study*

تسعى الدراسة إلى إختبار الفرضية التالية: (هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين متطلبات الإفصاح العام طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام، والإفصاح عنها في التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان).

مناهج الدراسة *Methods of the Study*

إستخدمت الدراسة المنهج التأريخي في تتبع الدراسات السابقة ذات الصلة وتحليلها وتقييمها وربطها بموضوع الدراسة، المنهج الإستنباطي في صياغة فرضية الدراسة من خلال مشكلة الدراسة، والمنهج الإستقرائي والوصفي التحليلي لإختبار فرضية الدراسة من خلال بيانات الدراسة التطبيقية.

مصادر الدراسة *Sources of the Study*

تتمثل مصادر جمع بيانات الدراسة في الآتي:

1. مصادر ثانوية: وتشمل الكتب العلمية، والأبحاث المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة، والرسائل الجامعية، بجانب التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان.
2. مصادر أولية: وتتمثل في اعداد إستمارة خاصة متضمنة متطلبات الإفصاح العام التي يقتضيها معيار العرض والإفصاح العام، والتي يتم استقرائها من خلال التقارير المالية المنشورة للمصارف محل الدراسة للكشف عن مدى تطبيق متطلبات الإفصاح العام في تلك التقارير.

حدود الدراسة *Limits of the Study*

الحدود المكانية: عيِّنة من المصارف الإسلامية العاملة بالسودان.

الحدود الزمانية: القوائم المالية المنشورة لعيِّنة الدراسة للعام 2011م.

هيكل الدراسة *Structure of the Study*

يتضمن هيكل الدراسة أربعة محاور، يتمثل المحور الأول في الإطار المنهجي للدراسة، والذى يحتوى على مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها والفرضية التي تسعى إلى إختبارها، ومناهج الدراسة ومصادرها والهيكل الذي تقوم عليه الدراسة بالإضافة إلى الدراسات السابقة، أما المحور الثانى يتناول الإطار النظرى الدراسة، بينما خصص المحور الثالث للداسة التطبيقية، أما المحور الأخير تم تخصيصه لعرض النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة: *Previous Studies*

1. **دراسة نعمان،(2001م)** : تناولت الدراسة درجة تطبيقات المصارف الإسلامية لأربعة معايير إسلامية من ضمنها معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف الإسلامية في كل من السودان واليمن والبحرين، وتمثلت مشكلة الدراسة في قياس مستوى تطبيق هذه المعايير في الدول المذكورة، وهدفت الدراسة الي معرفة واقع تطبيق المعايير الإسلامية في الدول المذكورة والتعرف على المؤثرات التي تحول دون التطبيق لهذه المعايير، بينت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق المصارف لهذه المعايير ضعيفة جداً، وأن عدم التطبيق يرجع إلى عدم تجاوب إدارات المصارف مع المعايير الإسلامية.

2. **دراسة كوثر بشير،(2003م):** تناولت الدراسة أثر المعايير المحاسبية على الإفصاح المالي في البنوك الاسلامية في السودان، وهدفت الدراسة الى تحديد إيجابيات وسلبيات تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية وأثر ذلك على القوائم المالية ومستخدمي هذه القوائم، تمثلت مشكلة الدراسة في مدى إلتزام البنوك الإسلامية بتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية والمعوقات التى تواجه عملية التطبيق، وتوصلت الدراسة الى نتائج منها، أن إلتزام البنوك بتطبيق هذه المعايير ضعيف للحد البعيد، وأن الكوادر العاملة في هذه البنوك لم تكن مدربة لتطبيق هذه المعايير.

3. **دراسة حسين،(2006):** تناولت الدراسة أثر الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي واستخدام مقررات لجنة بازل (1)،(2) في تقويم كفاءة أداء المصارف السودانية، تمثلت مشكلة الدراسة في مدى إلتزام المصارف السودانية بمعيار الإفصاح في إعداد القوائم المالية، وكيفية استخدام معيار الإنذار المبكر CAEL في الرقابة الإحترازية المتواصلة بواسطة البنك المركزي والبنوك التجارية وفق نسب مقررات لجنة بازل(1) ومعيار CAMEL المطبق بواسطة إدارة التفتيش لدي البنك المركزي في الرقابة المباشرة وتقويم أداء المصارف. هدفت الدراسة إلى التحقق من تطبيق معيار الإفصاح عند إعداد القوائم المالية في البنوك والطرق المتبعة من قبل البنك المركزي والإدراة الداخلية للمصرف في تقويم كفاءة المصارف، وخلصت الدراسة إلى نتائج منها، أن التطبيق الكامل لمعيار الإفصاح واستخدام معياريCAEL، CAMEL، يؤدي إلى دقة قياس كفاءة الأداء المصرفي، وأن تحليل القوائم المالية بإستخدام معياري CAEL،CAMEL، يعتبر من أدوات الإنذار المبكر للوضع المالي للمصرف في المستقبل.

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح للباحث أنها تناولت الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية من خلال المعايير المحاسبية الإسلامية ومقررات بازل للرقابة المصرفية، بهدف التعرف علي مدي إلتزام تلك المصارف بمتطلبات الإفصاح الإلزامية ومقررات بازل للرقابة المصرفية وأثر ذلك على كفاءة الأداء، بالإضافة إلى التعرف على المؤثرات التي تحول دون التطبيق لهذه المعايير. ويرى الباحث أن الدراسات أعلاه تتفق ودراسة الباحث في تناولها للإفصاح في المصارف بالسودان من خلال معيار العرض والإفصاح العام، إلا أن الإختلاف يظهر في أن الدراسات أعلاه تتعلق الإلتزام بمعيار الإفصاح واستخدام مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، في حين أن دراسة الباحث تسعى إلى بيان مدى الإلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح العام في التقارير المالية للمصارف الإسلامية بالسودان.

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة *Theoretical Framework of the Study*

يستعرض الباحث الإطار النظري للدراسة من خلال التعرف على مفهوم الإفصاح المحاسبي، واستعراض أهدفه، وأهميته، ثم بيان مفهوم المعيار المحاسبي، مع إعطاء خليفة عن معيار العرض والإفصاح العام، ثم توضيح متطلبات الإفصاح العام التي يقتضيها المعيار.

أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي *The Concept of Accounting Disclosure*

في اللغة الفصحى، الإفصاح هو الكشف عن الشئ وبيانه (عوض الرحيلى –2004م – ص301)، وهو إظهار سر أو شئ غامض (مصطفى ابراهيم – 1961م –ص) ، فيقال أفصح زيد عن الشئ أي بيّن الشئ وكشفه،(عطا البيوك – 1982م– ص 94) وأفصح الأمر وضح، وأفصح عن مراده بيّنه ولخّصه (المعهد العالمى للفكر الاسلامى – 1997م – ص96)، وأفصح الصُبحُ إذا ظهر، فالإفصاح هو الإظهار والبيان، والكلام الفصيح ما كان واضح المعنى سهل اللفظ جيد السبك (على مصطفى – 1987م – ص5).

في الأدب المحاسبي، الإفصاح هو المقياس الملموس لقياس مدى كفاية المعلومات الإيضاحية في القوائم المالية، وهو نموذج لإعداد التقارير المالية، وهو الوسيلة التي تربط بين ضمان الدقة المحاسبية الفنية وبين القوائم المالية ذات البيانات والمعلومات الجيدة (محمد الصبان – 1990م –ص105). ولهذا فإن الإفصاح المحاسبي يقضي بضرورة شمول القوائم المالية على جميع المعلومات الضرورية اللازمة لإعطاء القارئ صورة صحيحة وواضحة لنتيجة أعمال الوحدة الإقتصادية ومركزها المالي (حلمى نمر – 1977م – ص255).

كما عُرف الإفصاح المحاسبي بأنه عرض المعلومات للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق أرباح في المستقبل، وقدرتها على سداد إلتزاماتها (EIdons -1982-p504)

المفهوم المعاصر للإفصاح المحاسبي هو الكشف عن ما يمكن إخفاءه من المعلومات المهمة سواء كان الإخفاء عن طريق الإيجاز في طريقة العرض، أو عن طريق إخفاء معلومات جوهرية لا يوفرها القياس المحاسبي التقليدي (وصفى ابوالمكارم –2004م – ص108)، ولهذا فإن الإفصاح يشير إلى أن المعلومات المقدمة يجب أن تتضمن أو تحتوي على كل ما يحتاجه مستخدمي المعلومات حتى يصلوا إلى إستنتاجات ملاءمة بحيث لا يتم تجاهل أية معلومة جوهرية(مامون حمدان – 1994م– ص).

من خلال عرض مفهوم الإفصاح يتبين للباحث، إن مفهوم الإفصاح في اللغة الفصحي قد تم تطويعه للإستخدام المحاسبي، فلم يكن هناك تعارض بين مفهوم الإفصاح في اللغة وفي الإصطلاح المحاسبي، فكلاهما معنيان بإظهار الحقائق دون لبس أوغموض، هذا وأن الإفصاح المحاسبي يعتبر أحد الأدوات الأساسية للإتصال والإعلام المحاسبي، وبدونه لن تكون هناك فائدة من مخرجات الأنظمة المحاسبية.

ثانياً: أهداف الإفصاح المحاسبي *Objectives of Accounting Disclosure*

إن الهدف من الإفصاح المحاسبي هو تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين في اتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة تساعد على توجيه مدخراتهم نحو الإستثمار في المنشآت ذات العائد الحقيقي المجزي، الأمر الذي يترتب عليه التوزيع الأمثل للموارد الإقتصادية المحدودة(محمد بهجت – 1990م – ص66) كما يهدف الإفصاح المحاسبي إلى إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية (كمال النقيب– 2004م – ص204).

ثالثاً: أهمية الإفصاح المحاسبي *Importance of Accounting Disclosure*

تتجلى أهمية الإفصاح المحاسبي في أنه يعتبر أحد معايير الرقابة على إعداد القوائم المالية، إذ يتناوله مراجع الحسابات للتعبير عن مدى إنطباق طريقة اعداد التقارير المالية مع المعايير اللازمة لإعدادها (J.C Ray – 1990-p386) كما أن أهمية الإفصاح المحاسبي تتجلى في أنه يقدم أساساً للمقارنات والتحليل المالي للمشروع، إذ يعتبر الإفصاح من أهم ما يحتاجه محللو القوائم المالية للوصول إلى المؤشرات المالية السليمة بغرض المقارنة بين السنوات المختلفة.(Richard – 1985- p755)

رابعاً: متطلبات الإفصاح العام طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام :

قبل التطرق إلى متطلبات الإفصاح العام التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح العام لابدَّ من الإشارة في البداية إلى مفهوم المعيار المحاسبي بصورة عامة، ومعيار العرض والإفصاح العام بصورة خاصة، ثم التطرق بعد ذلك إلى متطلبات الإفصاح العام طبقاً للمعيار، وعليه يمكن تناول ذلك على النحو أدناه.

1. مفهوم المعيار المحاسبي *The Concept of Accounting Standard*

المعيار المحاسبي عبارة عن مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية والمحددة، يستند عليها المحاسب في إنجاز عمله من قياس واثبات وافصاح عن المعلومات حول الأحداث الإقتصادية للمشروع، ويعكس المعيار مجموعة من القواعد التي توضع بمعرفة وتجربة مجموعة من المحاسبين الأكفاء أكاديميين ومهنيين، يتفق عليها فيما بينهم لتشكيل الإطار العام الذي يحكم عمل المحاسبين وتوحيد الأسس لتقويم أدائهم في بيئة معينة (محمد ابوزيد – 2005م – ص58). لذلك فإن المعيار هو قاعدة أو قانون يسترشد به المحاسب لإنجاز عمله في تحضير الكشوفات والتقارير المالية للمنشأة (حكمت الراوى – 1995م– ص45).

2. خلفية عن معيار العرض والإفصاح :

أن معيار العرض والإفصاح العام الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عرّف القوائم المالية التي يتعين علي المصارف نشرها دورياً لتلبية الإحتياجات المشتركة لفئات مستخدمي التقارير المالية، وحدد القواعد العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية للمصارف ومتطلبات الإفصاح اللازمة في تلك القوائم لتحقيق أهداف المحاسبة والتقارير المالية في حدود آليات المحاسبة المالية .(البنك الاسلامى للتنمية – 1999م – ص2).

وينطبق هذا المعيار علي القوائم المالية التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسين لهذه القوائم، وتخضع لأحكام هذا المعيار جميع المصارف الإسلامية بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو موطنها أو أحجامها (مجلس معايير المحاسبة المالية – 1994م – ص29).

3. الإفصاح العام في القوائم المالية طبقاً للمعيار:

يتطلب الإفصاح العام في المصارف الإسلامية ضرورة توفر الإفصاح الكافي في القوائم المالية، وهو الإفصاح عن جميع المعلومات اللازمة حتى تكون القوائم المالية كافية وموثوقاً بها وملاءمة لمستخدميها (مجلس معايير المحاسبة المالية – 2000م – ص 94) ويتطلب الإفصاح العام ما يلي:

1. الإفصاح عن إسم المصرف.
2. الإفصاح عن تأريخ التأسيس والشكل القانوني وجنسية المصرف.
3. الإفصاح عن موقع المركز الرئيسي وعدد الفروع ومواقعها.
4. الإفصاح عن أسماء الشركات التابعة سواء وحدت قوائمها المالية مع المصرف أم لا.
5. الإفصاح عن دور الهئية الشرعية في الرقابة على نشاط المصرف وطبيعة السلطة المخولة لها.
6. الإفصاح عن المعاملة الضريبية والزكوية للمصرف.
7. الإفصاح عن العملة التي يستخدمها المصرف في القياس المحاسبي.
8. الإفصاح عن طريقة تحويل أرصدة العملات الأجنبية وكذلك العمليات التي تتم بعملات أجنبية إلى العملة المستخدمة للقياس المحاسبي.
9. الإفصاح عن السياسة المحاسبية التي تمثل إختياراً من عدة بدائل مقبولة (مثل طريقة إستهلاك الأصول).

10. الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي إعتمدتها إدارة المصرف لإثبات الإيرادات أو المكاسب أو الخسائر ذات الأهمية النسبية.

11. الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بإثبات وتحديد مخصص الديون المشكوك فيها، والسياسات المحاسبية لإعتبار الديون معدومة.

12. الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة في إيضاح واحد بدلاً من توزيعها مع الإيضاحات الأخرى.

13. الإفصاح عن الكسب أو الصرف المخالف للشريعة الإسلامية، مع بيان طريقة تصرف المصرف في الأموال الناتجة عن الكسب المخالف للشريعة الإسلامية.

14. الإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف في إحدى التركيزات التالية:(أحد القطاعات الإقتصادية، أحد العملاء دون ذكر الأسماء، إحدى المناطق الجغرافيا).

15. الإفصاح عن تركيز مصادر حسابات الإستثمار المطلقة وما في حكمها.

16. الإفصاح عن توزيع حسابات الإستثمار المطلقة وما في حكمها وفقاً لمدد إستحقاقها.

17. الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقاً لمدد إستحقاقها أو المدد المتوقعة لتسيلها الفعلي.

18. الإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية.

19. الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة غير المثبتة في قائمة المركز المالي.

20. الإفصاح عن الإرتباطات المالية الملزمة غير المنفذة في تأريخ قائمة المركز المالي.

21. الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتأريخ قائمة المركز المالي.

22. الإفصاح عن التغييرات المحاسبية والمتعلقة بالأمور التالية: (التغيير في السياسات المحاسبية، التغيير في تقدير محاسبي غير معتاد، تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات السابقة).

23. الإفصاح عن الطريقة التي يستخدمها المصرف لتوزيع الربح أو الخسارة بين أصحاب حسابات الإستثمار وما في حكمها والمصرف بصفته مضارباً أو مديراً للإستثمارات سواء بالمشاركة بماله أم بدون المشاركة.

24. الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة مع بيان: (طبيعة العلاقة بين المصرف وبين الطرف ذي العلاقة، نوع العمليات التي تمت بين المصرف والطرف ذي العلاقة، والأرصدة المستحقة للطرف ذي العلاقة أو المستحقة عليه في تأريخ قائمة المركز المالي).

يتضح للباحث أن الإفصاح العام في القوائم المالية طبقاً لهذا المعيار، يلبي متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المتعلقة بقراراتهم المتصلة بالمصرف، والتي تتمثل في الإحتياجات من المعلومات التي تساعدهم في تقويم مدى إلتزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع النشاطات والمعاملات التي يقوم بها، والتحقق من قدرة المصرف في إدارة الموراد والمحافظة عليها، كل هذه المعلومات وغيرها ممن يتطلبها الإفصاح العام في التقارير المالية تساعد كافة المستخدمين في ترشيد قراراتهم المتنوعة.

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية :

ويقوم الباحث في هذا المحور بإستقراء أداة الدراسة من خلال المسح الميداني للقوائم المالية المنشورة للمصارف محل الدراسة، وتحليل بيانات الإستبانة، والتعرف على الطرق الإحصائية التي تم إستخدامها، بالإضافة إلى إختبار الفرضيات، والتي من خلالها تتحقق أهداف الدراسة.

أولاً: إجراءات الدراسة التطبيقية:

يتناول الباحث في هذه الجزئية من الدراسة التطبيقية وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ الدراسة التطبيقية، ويشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والطريقة التي أتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

1. مجتمع الدراسة :

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة, وفي هذه الدراسة يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية بالسودان، أما عينة الدراسة فقد تم إختيارها من هذا المجتمع بطريقة عشوائية، حيث قام الباحث بجمع التقارير السنوية المنشورة لـ (18) مصرف من أصل (33) مصرف بنسبة (55%) من المصارف المستهدفة، والجدول رقم (1) يوضح عدد المصارف التي تمثل عينة الدراسة.

الجدول رقم (1) المصارف التي تمثل عينة الدراسة

الرقم	إسم المصرف	تأريخ التأسيس
1	بنك فيصل الإسلامي	1977م
2	البنك السوداني الفرنسي	1978م
3	بنك التضامن الإسلامي	1981م
4	بنك تنمية الصادرات	1981م
5	البنك الإسلامي السوداني	1982م
6	بنك التنمية التعاوني	1982م
7	البنك السعودي السوداني	1984م
8	بنك البركة السوداني	1984م
9	بنك الشمال الإسلامي	1985م
10	بنك العمال الوطني	1987م
11	بنك الإستثمار المالي	1997م
12	بنك المزارع التجاري	1998م
13	بنك السلام	2004م
14	البنك السوداني المصري	2004م
15	بنك المال المتحد	2005م
16	بنك التنمية الصناعية	2005م
17	بنك الجزيرة الأردني السوداني	2007م
18	البنك العربي السوداني	2008م

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية.

يتبين من الجدول رقم (1) أن غالبية عينة الدراسة قد مارست العمل المصرفي الإسلامي قبل صدور قرار بنك السودان المركزي الخاص بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام، والذي صدر في مايو من عام 1998م، حيث بلغ عددها (12) مصرفاً من أصل (18) مصرفاً محل الدراسة، وهذا يشير إلى أن غالبية عينة الدراسة لها تجربة طويلة تزيد عن عشر سنوات في تطبيق متطلبات المعيار في إعداد ونشر القوائم المالية السنوية، الأمر الذي يساعد في الحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان فيما يتعلق بقياس مستوى الإفصاح العام في القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان.

2. أداة الدراسة

أداة الدراسة عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات اللازمة للدراسة، وقد إعتمد الباحث في هذه الدراسة على إعداد إستمارة خاصة لإجراء الدراسة التطبيقية، وتم تفريغ كافة متطلبات معيار العرض والإفصاح العام المتعلقة بالإفصاح العام في هذه الإستمارة، وتتكون الإستمارة من (24) بنداً، والتي سوف يتم استقرائها من خلال التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان للتعرف على مدى الإفصاح عن هذه المتطلبات في التقارير المالية المنشورة للعام 2011م، والتي من خلالها يتم اختبار فرضية الدراسة.

3. الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة و للتحقق من فرضية الدراسة , تم إستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1- الأشكال البيانية.
2- التوزيع التكرارى.
3- النسب المئوية.
4- الوسيط.
5- إختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الإجابات المختلفة .

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان, تم إستخدام البرنامج الإحصائى **SPSS** و الذى يشير إختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية **(Statistical Packages for Social Sciences)**, وكذلك برامج إكسل **(Excel)**.

ثانياً: تحليل البيانات ولختبار فرضية الدراسة:

يقوم الباحث في هذه الجزئية باستقراء أداة الدراسة من واقع المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان والتي تمثل عينة الدراسة المقررة وهي (18) مصرفاً من مجتمع الدراسة ومقارنتها بمتطلبات الإفصاح العام التي يقتضيها معيار العرض والإفصاح العام والتي يجب الإفصاح عنها في تلك التقارير، وقد تم تفريغ المعلومات فى الجداول التى أعدها الباحث لهذا الغرض, حيث تم تحويل المتغيرات الإسمية (تم الإفصاح, ولم يتم الإفصاح) إلى متغيرات كمية (1,2) على الترتيب و تم تفريغ المعلومات فى الجداول على النحو الموضح أدناه.

فرضية الدراسة والتي تنص على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين متطلبات الإفصاح العام طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام، والإفصاح عنها في التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان ".

يوضح الجدول رقم (2) التوزيع التكراي لعدد عينة الدراسة حسب الإفصاح عن متطلبات فرضية الدراسة.

جدول رقم (2) التوزيع التكراري لعدد عينة الدراسة حسب الإفصاح عن متطلبات فرضية الدراسة

ت	متطلبات الإفصاح العام طبقاً للمعيار	العدد النسبة %	
		تم الإفصاح	لم يتم الإفصاح
1	إسم المصرف.	18 100%	–
2	تأريخ التأسيس والشكل القانوني وجنسية المصرف.	18 100%	–
3	موقع المركز الرئيسي وعدد الفروع ومواقعها.	18 100%	–

4	أسماء الشركات التابعة سواء وحدت قوائمها المالية مع المصرف أم لم توحدها.	12 66.7%	6 33.3%
5	دور الهيئة الشرعية في الرقابة على نشاط المصرف وطبيعة السلطة المخولة لها.	13 72.2%	5 27.8%
6	المعاملة الضريبية والزكوية للمصرف.	14 77.8%	4 22.2%
7	الإفصاح عن العملة التي يستخدمها المصرف في القياس المحاسبي.	16 88.9%	2 11.1%
8	الإفصاح عن طريقة تحويل أرصدة العملات الأجنبية وكذلك العمليات التي تتم بعملات أجنبية إلى العملة المستخدمة للقياس المحاسبي.	16 88.9%	2 11.1%
9	الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تمثل إختياراً من عدة بدائل مقبولة (مثل طريقة إستهلاك الأصول).	16 88.9%	2 11.1%
10	الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي إعتمدتها إدارة المصرف لإثبات الإيرادات أو المكاسب أو الخسائر ذات الأهمية النسبية.	15 83.3%	3 16.7%
11	الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بإثبات وتحديد مخصص الديون المشكوك فيها، والسياسات المحاسبية لإعتبار الديون معدومة.	13 72.2%	5 27.8%
12	الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة في إيضاح واحد بدلاً من توزيعها مع الإيضاحات الأخرى.	15 83.3%	3 16.7%
13	الإفصاح عن الكسب أو الصرف المخالف للشريعة الإسلامية، مع بيان طريقة تصرف المصرف في الأموال الناتجة عن الكسب المخالف للشريعة.	5 27.8%	13 72.2%
14	الإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف في إحدى التركيزات التالية:(أحد القطاعات الإقتصادية، أحد العملاء دون ذكر الأسماء، إحدى المناطق الجغرافيا).	16 88.9%	2 11.1%
15	الإفصاح عن تركيز مصادر حسابات الإستثمار المطلقة وما في حكمها.	16 88.9%	2 11.1%
16	الإفصاح عن توزيع حسابات الإستثمار المطلقة وما في حكمها وفقاً لمدد إستحقاقها.	16 88.9%	2 11.1%
17	الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقاً لمدد إستحقاقها أو المدد المتوقعة لتسيلها الفعلي.	7 38.7%	11 61.1%
18	الإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية.	9 50%	9 50%
19	الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة غير المثبتة في قائمة المركز المالي.	5 27.8%	13 72.2%
20	الإفصاح عن الإرتباطات المالية الملزمة غير المنفذة في تأريخ قائمة المركز المالي.	1 5.6%	17 94.4%
21	الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتأريخ قائمة المركز المالي.	- 	18 100%
22	الإفصاح عن التغييرات المحاسبية والمتعلقة بالأمور التالية: (التغيير في السياسات المحاسبية، التغيير في تقدير محاسبي غير معتاد، تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات السابقة).	3 16.7%	15 83.3%

23	الإفصاح عن الطريقة التي يستخدمها المصرف لتوزيع الربح أو الخسارة بين أصحاب حسابات الإستثمار وما في حكمها والمصرف بصفته مضارباً أو مديراً للإستثمارات سواء بالمشاركة بماله أم بدون المشاركة.	15 83.3%	3 5.6%
24	الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة مع بيان: (طبيعة العلاقة بين المصرف وبين الطرف ذي العلاقة، نوع العمليات التي تمت بين المصرف والطرف ذي العلاقة، والأرصدة المستحقة للطرف ذي العلاقة أو المستحقة عليه في تأريخ قائمة المركز المالي).	14 77.8%	4 22.2%

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية، 2013م.

من الجدول رقم (2) يتبين للباحثان الآتي:

1. أن جميع المصارف محل الدراسة قد أفصحت عن (إسم المصرف)، حيث بلغت نسبة الإفصاح (100%).
2. أن جميع المصارف محل الدراسة قد أفصحت عن (تأريخ التأسيس والشكل القانوني وجنسية المصرف)، حيث بلغت نسبة الإفصاح (100%).
3. أن جميع المصارف محل الدراسة قد أفصحت عن (موقع المركز الرئيسي وعدد الفروع ومواقعها)، حيث بلغت نسبة الإفصاح (100%).
4. أن أعلى نسبة للمصارف محل الدراسة هي التي أفصحت عن (أسماء الشركات التابعة سواء وحدت قوائمها المالية مع المصرف أم لم توحدها) حيث بلغت نسبة الإفصاح (66.7%)، و(33.3%) من عينة الدراسة لم تفصح، وتجدر الإشارة إلى أن بعض المصارف من عينة الدراسة ليست لها شركات تابعة لذلك لم تفصح عن هذا البند، ولكن الصحيح أن تفصح بالنفي عن وجود شركات تابعة، ولهذا إعتبرها الباحثان أنها لم تفصح عن هذا البند.
5. أن أعلى نسبة للمصارف محل الدراسة هي التي أفصحت عن (دور الهيئة الشرعية في الرقابة على نشاط المصرف وطبيعة السلطة المخولة لها) حيث بلغت نسبة الإفصاح (72.2%)، و(27.8%) من عينة الدراسة لم تفصح.
6. أن أعلى نسبة لعينة الدراسة هي التي أفصحت عن (المعاملة الضريبية والزكوية للمصرف)، حيث بلغت نسبة الإفصاح (77.8%)، و (22.2%) من عينة الدراسة لم تفصح.
7. أن أعلى نسبة للمصارف محل الدراسة هي التي أفصحت عن (العملة التي يستخدمها المصرف في القياس المحاسبي) حيث بلغت نسبة الإفصاح (88.9%)، و (11.1%) من عينة الدراسة لم تفصح.
8. أن أعلى نسبة للمصارف محل الدراسة هي التي أفصحت عن (طريقة تحويل أرصدة العملات الأجنبية وكذلك العمليات التي تتم بعملات أجنبية إلى العملة المستخدمة للقياس المحاسبي)، حيث بلغت نسبة الإفصاح (88.9%)، و (11.1%) من عينة الدراسة لم تفصح .
9. أن أعلى نسبة للمصارف محل الدراسة هي التي أفصحت عن (السياسة المحاسبية التي تمثل إختياراً من عدة بدائل مقبولة (مثل طريقة إستهلاك الأصول)، حيث بلغت نسبة الإفصاح (88.9%)، و (11.1%) من عينة الدراسة لم تفصح.
10. أن أعلى نسبة للمصارف محل الدراسة هي التي أفصحت عن (السياسات المحاسبية التي إعتمدتها إدارة المصرف لإثبات الإيرادات أو المكاسب أو الخسائر ذات الأهمية النسبية)، حيث بلغت نسبة الإفصاح (83.3%)، و (16.7%) من عينة الدراسة لم تفصح.
11. أ أن أعلى نسبة للمصارف محل الدراسة هي التي أفصحت عن (السياسات المحاسبية المتعلقة بإثبات وتحديد مخصص الديون المشكوك فيها، والسياسات المحاسبية لإعتبار الديون معدومة)، حيث بلغت نسبة الإفصاح (72.2%)، و (27.8%) من عينة الدراسة لم تفصح.

12. أن أعلى نسبة للمصارف محل الدراسة هي التي أفصحت عن (السياسات المحاسبية الهامة في إيضاح واحد بدلاً من توزيعها مع الإيضاحات الأخرى)، حيث بلغت نسبة الإفصاح (83.3%)، و (16.7%) من عينة الدراسة لم تفصح.

13. أن أعلى نسبة للمصارف محل الدراسة هي التي لم تفصح عن (الكسب أو الصرف المخالف للشريعة الإسلامية، مع بيان طريقة تصرف المصرف في الأموال الناتجة عن الكسب المخالف للشريعة) حيث بلغت نسبة عدم الإفصاح (72.2%)، و (27.8%) من عينة الدراسة قد أفصحت.

14. أن أعلى نسبة للمصارف محل الدراسة هي التي لم تفصح عن (تركيز مخاطر موجودات المصرف في إحدى التركيزات التالية:(أحد القطاعات الإقتصادية، أحد العملاء دون ذكر الأسماء، إحدى المناطق الجغرافيا)، حيث بلغت نسبة عدم الإفصاح (61.1%)، و (38.9%) من عينة الدراسة قد أفصحت.

15. أن أعلى نسبة للمصارف محل الدراسة هي التي لم تفصح عن (تركيز مصادر حسابات الإستثمار المطلقة وما في حكمها)، حيث بلغت نسبة عدم الإفصاح (61.1%)، و(38.9%) من عينة الدراسة قد أفصحت.

16. أن أعلى نسبة للمصارف محل الدراسة هي التي لم تفصح عن (توزيع حسابات الإستثمار المطلقة وما في حكمها وفقاً لمدد إستحقاقها)، حيث بلغت نسبة عدم الإفصاح (61.1%)، و(38.9%) من عينة الدراسة قد أفصحت.

17. أن أعلى نسبة للمصارف محل الدراسة هي التي لم تفصح عن (توزيع موجودات المصرف وفقاً لمدد إستحقاقها أو المدد المتوقعة لتسيلها الفعلي)، حيث بلغت نسبة عدم الإفصاح (61.1%)، و (38.9%) من عينة الدراسة قد أفصحت.

18. أن نسبة عينة الدراسة التي أفصحت عن (مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية)، بلغت (50%)، وأيضاً (50%) من عينة الدراسة لم تفصح.

19. أن أعلى نسبة للمصارف محل الدراسة هي التي لم تفصح عن (الإلتزامات المحتملة غير المثبتة في قائمة المركز المالي)، حيث بلغت نسبة عدم الإفصاح (72.2%)،و(27.8%) من عينة الدراسة قد أفصحت.

20. أن أعلى نسبة لعينة الدراسة هي التي لم تفصح عن (الإرتباطات المالية الملزمة غير المنفذة في تأريخ قائمة المركز المالي)، حيث بلغت نسبة عدم الإفصاح (94.2%)، و(5.6%) من عينة الدراسة قد أفصحت.

21. أن جميع المصارف محل الدراسة لم تفصح عن (الأحداث الهامة اللاحقة لتأريخ قائمة المركز المالي)، حيث بلغت نسبة عدم الإفصاح (100%).

22. أن أعلى نسبة لعينة الدراسة هي التي لم تفصح عن (التغييرات المحاسبية والمتعلقة بالأمور التالية: (التغيير في السياسات المحاسبية، التغيير في تقدير محاسبي غير معتاد، تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات السابقة)، حيث بلغت نسبة عدم الإفصاح (83.3%)، و (16.7%) من عينة الدراسة قد أفصحت.

23. أن أعلى نسبة للمصارف محل الدراسة هي التي أفصحت عن (الطريقة التي يستخدمها المصرف لتوزيع الربح أو الخسارة بين أصحاب حسابات الإستثمار وما في حكمها والمصرف بصفته مضارباً أو مديراً للإستثمارات سواء بالمشاركة بماله أم بدون المشاركة)، حيث بلغت نسبة الإفصاح (83.3%)، و (16.7%) من عينة الدراسة لم تفصح.

24. أن أعلى نسبة للمصارف محل الدراسة هي التي أفصحت عن (العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة مع بيان: (طبيعة العلاقة بين المصرف وبين الطرف ذي العلاقة، نوع العمليات التي تمت بين المصرف والطرف ذي العلاقة، والأرصدة المستحقة للطرف ذي العلاقة أو المستحقة عليه في تأريخ قائمة المركز المالي)، حيث بلغت نسبة الإفصاح (77.8%)، و (22.2%) من عينة الدراسة لم تفصح.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية يتم حساب الوسيط لكل مطلب من المتطلبات الواجب الإفصاح عنها بالنسبة لعينة الدراسة ومن ثم على المتطلبات مجتمعة، وكذلك إستخدام إختبار كاى تربيع لدلالة الفروق بين الإفصاح عن كل مطلب من متطلبات الإفصاح الخاصة بالفرضية، والجدول رقم (3) يوضح ذلك.

الجدول رقم (3) نتائج إختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين متطلبات الإفصاح والوسيط لكل مطلب من متطلبات الإفصاح الخاصة بفرضية الدراسة

ت	متطلبات الإفصاح العام طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الإحتمالية	الوسيط	التفسير
1	أسماء الشركات التابعة سواء وحدت قوائمها المالية مع المصرف أم لم توحدها.	2	1	0.157	1	تم الإفصاح
2	دور الهئية الشرعية في الرقابة على نشاط المصرف وطبيعة السلطة المخولة لها.	3.6	1	0.059	1	تم الإفصاح
3	المعاملة الضريبية والزكوية للمصرف .	5.6	1	0.018	1	تم الإفصاح
4	الإفصاح عن العملة التي يستخدمها المصرف في القياس المحاسبي.	11	1	0.001	1	تم الإفصاح
5	الإفصاح عن طريقة تحويل أرصدة العملات الأجنبية وكذلك العمليات التي تتم بعملات أجنبية إلى العملة المستخدمة للقياس المحاسبي.	11	1	0.001	1	تم الإفصاح
6	الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تمثل إختياراً من عدة بدائل مقبولة (مثل طريقة إستهلاك الأصول).	11	1	0.001	1	تم الإفصاح
7	الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي إعتمدتها إدارة المصرف لإثبات الإيرادات أو المكاسب أو الخسائر ذات الأهمية النسبية.	8	1	0.005	1	تم الإفصاح
8	الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بإثبات وتحديد مخصص الديون المشكوك فيها، والسياسات المحاسبية لإعتبار الديون معدومة.	3.6	1	0.059	1	تم الإفصاح
9	الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة في إيضاح واحد بدلاً من توزيعها مع الإيضاحات الأخرى.	8	1	0.005	1	تم الإفصاح
10	الإفصاح عن الكسب أو الصرف المخالف للشريعة الإسلامية، مع بيان طريقة تصرف المصرف في الأموال الناتجة عن الكسب المخالف للشريعة.	3.6	1	0.059	2	لم يتم الإفصاح
11	الإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف في إحدى التركيزات التالية:(أحد القطاعات الإقتصادية، أحد العملاء دون ذكر الأسماء، إحدى المناطق الجغرافيا).	0.90	1	0.346	2	لم يتم الإفصاح
12	الإفصاح عن تركيز مصادر حسابات الإستثمار المطلقة وما في حكمها.	0.90	1	0.346	2	لم يتم الإفصاح
13	الإفصاح عن توزيع حسابات الإستثمار المطلقة وما في حكمها وفقاً لمدد إستحقاقها.	0.90	1	0.346	2	لم يتم الإفصاح
14	الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقاً لمدد إستحقاقها أو المدد المتوقعة لتسيلها الفعلي.	0.90	1	0.346	2	لم يتم الإفصاح
15	الإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية.	0.00	1	1.00	1	تم الإفصاح
16	الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة غير المثبتة في قائمة المركز المالي.	3.6	1	0.059	2	لم يتم الإفصاح
17	الإفصاح عن الإرتباطات المالية الملزمة غير المنفذة في تأريخ قائمة المركز المالي.	14.2	1	0.000	2	لم يتم الإفصاح

18	الإفصاح عن التغييرات المحاسبية والمتعلقة بالآتي:(التغيير في السياسة المحاسبية، التغيير في تقدير محاسبي غير معتاد، تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات السابقة).	8	1	0.005	2	لم يتم الإفصاح
19	الإفصاح عن الطريقة التي يستخدمها المصرف لتوزيع الربح أو الخسارة بين أصحاب حسابات الإستثمار وما في حكمها والمصرف بصفته مضارباً أو مديراً للإستثمارات سواء بالمشاركة بماله أم بدون المشاركة.	8	1	0.005	1	تم الإفصاح
20	الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة مع بيان: (طبيعة العلاقة بين المصرف وبين الطرف ذي العلاقة، نوع العمليات التي تمت بين المصرف والطرف ذي العلاقة، والأرصدة المستحقة للطرف ذي العلاقة أو المستحقة عليه في تأريخ قائمة المركز المالي).	5.6	1	0.018	1	تم الإفصاح
	جميع المتطلبات	14	1	0.000	1	تم الإفصاح

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة التطبيقية، 2013م

يمكن تفسير نتائج الجدول(3) أعلاه كالآتي:

من النتائج أعلاه يتبين أنها لا تعنى أن جميع عينة الدراسة قد أفصحت عن ذلك، حيث أنه وكما ورد فى الجدول (3) أن هناك عدد من عينة الدراسة لم تفصح عن ذلك، ولإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد عينة الدراسة المفصحة وغير المفصحة، يتم استخدام اختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الإفصاح عن كل مطلب من متطلبات المعيار الخاصة بالفرضية الأولى وذلك على النحو التالي:

1. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين عدد عينة الدراسة المفصحة وغير المفصحة على ما جاء بالمطلب الرابع (2) بدرجة حرية (1), وبما أن القيمة الإحتمالية (0.157) أكبر من مستوى الدلالة (1%), واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (1%) بين إلتزام المصارف محل الدراسة بالإفصاح عن أسماء الشركات التابعة سواء وحدت قوائمها المالية مع المصرف أم لم توحدها.
2. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين عدد عينة الدراسة المفصحة وغير المفصحة على ما جاء بالمطلب الخامس (3.6) بدرجة حرية (1), وبما أن القيمة الإحتمالية (0.059) أكبر من مستوى الدلالة (1%), واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (1%)، بين إلتزام المصارف محل الدراسة بالإفصاح عن دور الهئية الشرعية في الرقابة على نشاط المصرف وطبيعة السلطة المخولة لها.
3. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين عدد عينة الدراسة المفصحة وغير المفصحة على ما جاء بالمطلب السادس (5.6) بدرجة حرية (1), وبما أن القيمة الإحتمالية (0.018) أقل من مستوى الدلالة (5%), واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) ولصالح المصارف محل الدراسة التي أفصحت عن المعاملة الضريبية والزكوية للمصرف.
4. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين عدد عينة الدراسة المفصحة وغير المفصحة على ما جاء بالمطلب السابع (11) بدرجة حرية (1), وبما أن القيمة الإحتمالية (0.001) أقل من مستوى الدلالة (1%), واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (1%) ولصالح المصارف محل الدراسة التي أفصحت عن العملة التي يستخدمها المصرف في القياس المحاسبي.

5. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين عدد عينة الدراسة المفصحة وغير المفصحة على ما جاء بالمطلب الثامن (11) بدرجة حرية (1), وبما أن القيمة الإحتمالية (0.001) أقل من مستوى الدلالة (1%), واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (1%) ولصالح المصارف محل الدراسة التي أفصحت عن طريقة تحويل أرصدة العملات الأجنبية وكذلك العمليات التي تتم بعملات أجنبية إلى العملة المستخدمة للقياس المحاسبي.

6. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين عدد عينة الدراسة المفصحة وغير المفصحة على ما جاء بالمطلب التاسع (11) بدرجة حرية (1), وبما أن القيمة الإحتمالية (0.001) أقل من مستوى الدلالة (1%), واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (1%) ولصالح المصارف محل الدراسة التي أفصحت عن السياسة المحاسبية التي تمثل إختياراً من عدة بدائل مقبولة (مثل طريقة إستهلاك الأصول).

7. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين عدد عينة الدراسة المفصحة وغير المفصحة على ما جاء بالمطلب العاشر (8) بدرجة حرية (1), وبما أن القيمة الإحتمالية (0.005) أقل من مستوى الدلالة (1%), واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (1%) ولصالح المصارف محل الدراسة التي أفصحت عن السياسات المحاسبية التي إعتمدتها إدارة المصرف لإثبات الإيرادات أو المكاسب أو الخسائر ذات الأهمية النسبية.

8. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين عدد عينة الدراسة المفصحة وغير المفصحة على ما جاء بالمطلب الحادي عشر (3.6) بدرجة حرية (1), وبما أن القيمة الإحتمالية (0.059) أكبر من مستوى الدلالة (1%), واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (1%)، بين إلتزام المصارف محل الدراسة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بإثبات وتحديد مخصص الديون المشكوك فيها، والسياسات المحاسبية لإعتبار الديون معدومة.

9. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين عدد عينة الدراسة المفصحة وغير المفصحة على ما جاء بالمطلب الثاني عشر (8) بدرجة حرية (1), وبما أن القيمة الإحتمالية (0.005) أقل من مستوى الدلالة (1%), واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (1%) ولصالح المصارف محل الدراسة التي أفصحت عن السياسات المحاسبية الهامة في إيضاح واحد بدلاً من توزيعها مع الإيضاحات الأخرى.

10. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين عدد عينة الدراسة المفصحة وغير المفصحة على ما جاء بالمطلب الثالث عشر (3.6) بدرجة حرية (1), وبما أن القيمة الإحتمالية (0.059) أكبر من مستوى الدلالة (1%), واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (1%)، بين إلتزام المصارف محل الدراسة بالإفصاح عن الكسب أو الصرف المخالف للشريعة الإسلامية، مع بيان طريقة تصرف المصرف في الأموال الناتجة عن الكسب المخالف للشريعة.

11. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين عدد عينة الدراسة المفصحة وغير المفصحة على ما جاء بالمطلب الرابع عشر (0.9) بدرجة حرية (1), وبما أن القيمة الإحتمالية (0.346) أكبر من مستوى الدلالة (1%), واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (1%) بين إلتزام المصارف محل الدراسة بالإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف في إحدى التركيزات التالية:(أحد القطاعات الإقتصادية، أحد العملاء دون ذكر الأسماء، إحدى المناطق الجغرافية).

12. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين عدد عينة الدراسة المفصحة وغير المفصحة على ما جاء بالمطلب الخامس عشر (0.9) بدرجة حرية (1), وبما أن القيمة الإحتمالية (0.346) أكبر من مستوى الدلالة (1%), واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (1%) بين إلتزام المصارف محل الدراسة بالإفصاح عن تركيز مصادر حسابات الإستثمار المطلقة وما في حكمها.

13. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين عدد عينة الدراسة المفصحة وغير المفصحة على ما جاء بالمطلب السادس عشر (0.9) بدرجة حرية (1), وبما أن القيمة الإحتمالية (0.346) أكبر من مستوى الدلالة (1%), واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (1%) بين إلتزام المصارف محل الدراسة بالإفصاح عن توزيع حسابات الإستثمار المطلقة وما في حكمها وفقاً لمدد إستحقاقها.

14. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين عدد عينة الدراسة المفصحة وغير المفصحة على ما جاء بالمطلب السابع عشر (0.9) بدرجة حرية (1), وبما أن القيمة الإحتمالية (0.346) أكبر من مستوى الدلالة (1%), واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (1%) بين إلتزام المصارف محل الدراسة بالإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقاً لمدد إستحقاقها أو المدد المتوقعة لتسيلها الفعلي.

15. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين عدد عينة الدراسة المفصحة وغير المفصحة على ما جاء بالمطلب الثامن عشر (0.000) بدرجة حرية (1), وبما أن القيمة الإحتمالية (1.00) أكبر من مستوى الدلالة (1%), واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (1%) بين إلتزام المصارف محل الدراسة بالإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية.

16. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين عدد عينة الدراسة المفصحة وغير المفصحة على ما جاء بالمطلب التاسع عشر (3.6) بدرجة حرية (1), وبما أن القيمة الإحتمالية (0.059) أكبر من مستوى الدلالة (1%), واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (1%) بين إلتزام المصارف محل الدراسة بالإفصاح عن الإلتزامات المحتملة غير المثبتة في قائمة المركز المالي.

17. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين عدد عينة الدراسة المفصحة وغير المفصحة على ما جاء بالمطلب العشرين (14.2) بدرجة حرية (1), وبما أن القيمة الإحتمالية (0.000) أقل من مستوى الدلالة (1%), واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (1%) ولصالح المصارف محل الدراسة التي لم تفصح عن الإرتباطات المالية الملزمة غير المنفذة في تأريخ قائمة المركز المالي.

18. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين عدد عينة الدراسة المفصحة وغير المفصحة على ما جاء بالمطلب الثاني والعشرين (8) بدرجة حرية (1), وبما أن القيمة الإحتمالية (0.005) أقل من مستوى الدلالة (1%), واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (1%) ولصالح المصارف محل الدراسة التي لم تفصح عن التغييرات المحاسبية والمتعلقة بالأمور التالية: (التغيير في السياسات المحاسبية، التغيير في تقدير محاسبي غير معتاد، تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات السابقة).

19. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين عدد عينة الدراسة المفصحة وغير المفصحة على ما جاء بالمطلب الثالث والعشرين (8) بدرجة حرية (1), وبما أن القيمة الإحتمالية (0.005) أقل من مستوى الدلالة (1%), واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (1%) ولصالح المصارف محل الدراسة التي أفصحت عن الطريقة التي يستخدمها المصرف لتوزيع الربح أو الخسارة بين أصحاب

حسابات الإستثمار وما في حكمها والمصرف بصفته مضارباً أو مديراً للإستثمارات سواء بالمشاركة بماله أم بدون المشاركة.

20. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين عدد عينة الدراسة المفصحة وغير المفصحة على ما جاء بالمطلب الرابع والعشرين (5.6) بدرجة حرية (1), وبما أن القيمة الإحتمالية (0.018) أقل من مستوى الدلالة (5%), واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (5%) ولصالح المصارف محل الدراسة التي أفصحت عن العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة مع بيان: (طبيعة العلاقة بين المصرف وبين الطرف ذي العلاقة، والأرصدة المستحقة للطرف ذي العلاقة أو المستحقة عليه في تأريخ قائمة المركز المالي).

مما تقدم يلاحظ أن أغلب متطلبات الإفصاح المتعلقة بفرضية الدراسة قد تم الإفصاح عنها, وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع المتطلبات، وحيث أن متطلبات الإفصاح الخاصة بالفرضية عددها (24) مطلب وعلى كل منها هناك (18) مصرف يجب أن يفصح عن هذه المتطلبات هذا يعني أن الإفصاح الكلي لعدد عينة الدراسة على جميع متطلبات الفرضية سيكون (432)، ويمكن تلخيص إفصاحات عينة الدراسة على متطلبات الفرضية بالجدول (4) والشكل (1) أدناه:

جدول رقم (4) التوزيع التكراري لإفصاحات عينة الدارسة عن متطلبات الإفصاح الخاصة بفرضية الدراسة

الإفصاح	العدد	النسبة
تم الإفصاح	255	59%
لم يتم الإفصاح	177	41%
المجموع	432	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة التطبيقية، 2013م.

يتبين من الجدول (4) أن المصارف محل الدراسة قد أفصحت بنسبة (59%) عن متطلبات الإفصاح المختلفة الخاصة بالفرضية ولم يتم الإفصاح بنسبة (41%)، وأيضا قيمة الوسيط لجميع متطلبات الإفصاح المتعلقة بالفرضية كانت (1), وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين المصارف محل الدراسة المفصحة وغير المفصحة عن متطلبات الإفصاح الخاصة بالفرضية (14) بدرجة حرية (1), وبما أن القيمة الإحتمالية (0.000) أقل من مستوى الدلالة (1%), واعتماداً على ما ورد في الجدول أعلاه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى (1%) بين إفصاحات عينة الدراسة ولصالح المصارف محل الدراسة التي أفصحت عن متطلبات الإفصاح الخاصة بالفرضية.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة والتي تنص على أن: "هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين متطلبات الإفصاح العام طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام، والإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان" قد تحققت.

المحور الرابع: النتائج والتوصيات

من خلال عرض الإطار النظري والدراسة التطبيقية توصل الباحث إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج

1. عدم كفاية الإفصاح العام بالتقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان، حيث لم تلتزم المصارف بالتطبيق الكامل لمتطلبات الإفصاح العام التي نص عليها المعيار، فلم يتم الإفصاح بصورة جيدة عن بعض البنود المهمة والتي تتمثل في:

أ. الأحداث الهامة اللاحقة لتأريخ قائمة المركز المالي.

ب. الكسب أو الصرف المخالف للشريعة الإسلامية.

ج. توزيع موجودات المصرف وفقاً لمدد إستحقاقها أو المدد المتوقعة لتسييلها الفعلي.

د. الإلتزامات المحتملة غير المثبتة في قائمة المركز المالي.

هـ. الإرتباطات المالية الملزمة غير المنفذة في تأريخ قائمة المركز المالي.

و. التغييرات المحاسبية.

ز. مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية.

2. تأخر اصدار التقارير المالية، حيث أن هناك عدد من المصارف الإسلامية بالسودان لم تصدر تقريرها السنوي للعام 2011م حتى نهاية شهر سبتمبر من العام 2012م، الأمر الذي يفقد المعلومات المحاسبية المحتواة في تلك التقارير خاصية الملاءمة، وبالتالي تكون عديمة الفائدة.

3. بالرغم من التطبيق الجيد لمتطلبات الإفصاح العام في التقارير المالية، إلا أن هناك اختلاف طفيف في طريقة عرض، الأمر الذي يفقد المعلومات المحاسبية المنشورة خاصية المقارنة والتوحيد في عرض المعلومات.

4. لاحظ الباحثان خلو معظم التقارير المالية المنشورة من المعلومات المستقبلية التي تتعلق بخطط الإدارة والتطورات المستقبلية ولحتمالات التوسع وغيرها من المعلومات الضرورية التي تتصل بالمستقبل.

5. لاحظ الباحثان خلو معظم التقارير المالية المنشورة للمصارف بالسودان من المعلومات التي تتعلق بالموارد البشرية والإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للمصرف.

ثانياً: التوصيات

من خلال نتائج الدراسة أعلاه يوصي الباحثان بالآتي:

1. ضرورة التطبيق الكامل لجميع متطلبات الإفصاح العام التي يقتضيها معيار العرض والإفصاح العام، ذلك لأن القصور في تطبيق متطلبات الإفصاح العام يجعل التقارير المالية مضللة الأمر الذي ينعكس بصورة سلبية على القرارات التي يتخذها مستخدمي التقارير المالية للمصارف الإسلامية بالسودان.

2. على الجهات المسؤولة والتي توجه وتراقب النشاط المصرفي بالبلاد (البنك المركزي)، فرض عقوبات رادعة على المصارف التي لم تلتزم بتطبيق متطلبات الإفصاح في التقارير المالية التي تنشرها سنوياً.

3. ضرورة تبني البنك المركزي سياسات فاعلة لمتابعة الإفصاح المحاسبي في المصارف بهدف ضمان التطبيق الكامل لمتطلبات الإفصاح في التقارير المنشورة، وذلك عن طريق إنشاء إدارة متخصصة بالبنك المركزي ورفدها بالعناصر المدربة في مجال تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية حتي يتسنى لها متابعة المصارف أولاً بأول فيما يتعلق بالتطبيق الكامل لمتطلبات الإفصاح.

4. ضرورة أن تقوم إدارات المصارف بالسودان وبالتنسيق مع البنك المركزي، بالعمل على تكثيف الدورات والبرامج التدريبية لمعدي التقارير المالية والعاملين بالمصارف، للتعريف بأهمية التطبيق السليم والكامل لمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام وأثر ذلك على جودة المعلومات المحتواة في القوائم المالية.

6. ضرورة التوسع في الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية بالسودان لتتضمن التقارير المالية المنشورة أو الإيضاحات المرفقة بها معلومات عن الموارد البشرية والمسؤولية الإجتماعية.

7. ضرورة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير المالية، لما لهذه المعلومات من أهمية في بث الثقة في الإستثمار في القطاع المصرفي بالسودان واستقطاب مزيداً من الإستثمارت المحلية والأجنبية.

8. ضرورة توحيد طرق عرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للمصارف الإسلامية بالسودان.
9. ضرورة إلزام المصارف بالسودان بإصدار التقارير المالية المنشورة في الوقت المحدد لذلك، وهو نهاية شهر مارس من العام التالي حتى لاتفقد المعلومات المحاسبية خاصية الملاءمة في اتخاذ القرارات.

المراجع:

1. نعمان،عبده محمد، 2001م، المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية بين واقع الممارسة وطموح التطبيق، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
2. كوثربشير، 2003م، أثر المعايير المحاسبية على الإفصاح المالي في البنوك اللإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة جوبا، الخرطوم.
3. حسين، عماد الدين، 2006م، أثر الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي واستخدام مقرارات لجنة بازل (1)،(2) في تقويم كفاءة أداء المصارف السودانية، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان.
4. الرحيلي، عوض ، 2004م– ص 301. دور نظم السوق المالية الجديد في تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي في البيئة السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثاني، المجلد (41)، جامعة الإسكندرية، مصر .
5. . مصطفى، إبراهيم، وآخرون، 1961م– ص 197، المعجم الوسيط، الجزء الثاني، مجمع اللغة العربية، القاهرة.
6. البيوك، عطا، 1982م– ص 94، معايير المحاسبة الدولية، مطابع الشرق الأوسط، الرياض.
7. . المعهد العالمي للفكر الإسلامي،1996م، ص 96 موسوعة تقييم أداء البنوك الإسلامية، الجزء السادس (1996م)، تقويم الدور المحاسبي للمصارف الإسلامية، النهار للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة.
8. الجارم، علي، مصطفى، وأمين، 1987م– ض5 ، البلاغة الواضحة، دار المعارف للنشر، القاهرة.
9. صبان، محمد، الفيومي، ومحمد، 1990م–105، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
10. نمر، حلمي، 1977م– ص 255 نظرية المحاسبة، دار النهضة العربية، القاهرة.
11. Eldon's. S. Hendrickson, Accounting Theory, 4th Ed, Richard, D. Irwin, 1982, p. 504
12. أبوالمكارم، وصفي، 2004م– ص 108 دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، الدار الجامعية الجديدة، الطبعة الثانية، الإسكندرية.
13. حمدان، مأمون، القاضي، وحسين(1994 ـ 1995م)، نظرية المحاسبة، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، سوريا، ص 199.
14. حمدان، مأمون، القاضي، وحسين، 1994 ـ 1995م– ص 199 نظرية المحاسبة، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
15. النقيب، كمال، 2004م– ص 204. مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
16. J. C. Ray**, Independent Auditing Standard**, Holt Rinehart & Winston, N. Y, 1990. P. 386
17. Richard D. Brandish, Corporate Reporting & Financial Analysis, Accounting Review, Oct. 1985, p. 755.
18. أبوزيد، محمد، 2005م– ص 58، 59، المحاسبة الدولية وانعكاساتها علي الدول العربية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
19. الراوي، حكمت، 1995م– ص45 ،المحاسبة الدولية، دار حنين ـ ومكتبة الفلاح للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
20. البنك الإسلامي للتنمية(جدة)، 1999م– ص 2. المعهد العالي للدراسات المصرفية(السودان)،إتحاد المصارف السوداني،(1999م)،دورة تدريبية عن معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،إتحاد المصارف السوداني، الخرطوم.

21. مجلس معايير المحاسبة المالية والمراجعة، 1994م– ص 29، أهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها ومعيار العرض والإفصاح العام ومعلومات عن الهيئة، منشورات هئية المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين.